

القيمة والحق وتداولية المؤتلف الإنساني

■ رضوان السيد

لا تقتصرُ القيمة بالحقِّ إلَّا في عالمِ بني الإنسان، فهما معنيان إنسانيان أعطاهما العقل الإنساني هذه السِّمة المبدئية. وعلى مديات التطور الإنساني ظلَّ هذان يواجهان تحديات الاعتبار والاعتراف والرعاية، تارةً بسبب اعتقاد التفاوت في العقول والقيمة الإنسانية ومن ثم التفاوت في الحق - وطوراً للافتقار إلى قوة الإلزام. وبسبب هاتين العلتين فإنَّ الافتراق بين القيمة والحقَّ ظلَّ حاصلًا - وإن بدرجاتٍ متفاوتةٍ - حتى الأزمنة الحديثة والمعاصرة. وهذا يعني أنه إذا عددنا القيم فضائل (وهي كذلك)؛ فإنَّ فكرتها ظهرت قبل ظهور فكرة الحقوق. نحن نعرف على سبيل المثال رُباعية أفلاطون في الفضائل في القرن الرابع قبل الميلاد: الحكمة والشجاعة والعفة والعدل، وقد عدّها الكثيرون - ومنذ القديم - أيضاً مثالية، ومن سمات وأخلاق الإنسان الفاضل والنبيل. لكنْ كان هناك من قال في محاوره أو كتاب النواميس لأفلاطون: إنَّ الرباعية مستندةٌ أيضاً إلى التجربة الإنسانية، والتي تتحول في الذهن أو اللب إلى دروسٍ وتجاربٍ، ولذلك تقدّمت الحكمة أو ملكة

■ أستاذ الدراسات الإسلامية، ومستشار تحرير مجلة التفاهم.



التمييز لتكونَ رأسَ الفضائل. ومنذ ذلك الحين بدأ الصدام بين الفكرتين: القيمة والحق، الذي بدأت المطالبة به بالبروغ بين الفئات الدنيا والأرقاء في المجتمعات القديمة، على أساس أن تلك الفئات تريد التخلُّق بأخلاق النبلاء لتكونَ مثلهم. ونتيجة ذلك ارتبط الاستحقاق بفضيلتي الكرامة والحرية، ولاحقاً بفرضية التساوي في العقول.

إنَّ تلك التطورات جميعاً - والتي تجمعت في الأزمنة الكلاسيكية المتأخرة - شهدت الظاهرتين الكبيرتين: ظهور مجتمعات المدن، وظهور الديانات الكبرى ورسالاتها وكتبها؛ ففي مجتمعات المدن - ونتيجة النزاعات المتنامية بين الفئات والسلطات - ظهرت أو تطورت الفكرة القائلة بأنَّ الإنسان كائنٌ مدني؛ أي إنَّ الناس مفطورون على العيش معاً رغم الاختلاف الشديد في الألوان واللغات والأديان والأعراف والمصالح. وما كانت هذه الفكرة في الأصل اعترافاً بالمساواة في القيمة الإنسانية، بل لأمرين. الأول: الضرورات المعيشية في المسكن والملبس والمأكل، والحاجات الفردية الأخرى، أو مسألة تقسيم العمل. والأمر الثاني: ضرورات التنظيم أو الفكرة الأصلية للقانون الذي اقترن فيما بعد بفضيلة العدالة. هذا بالنسبة للمشكلات التي أحدثها ظهور التجمعات البشرية المتوسطة الحجم والكبيرة. أما ظهور الديانات فله عدة معانٍ، يهمنها منها في هذا المعرض إعطاء القوانين والتنظيمات طابعاً مقدساً بسبب أصلها الإلهي من جهة، ولأنها ترتبط بمثال العدالة الذي تضمنُ السلطة الإلهية سلامته وصلاحه، بل واتجاهه للمساواة بين بني البشر، بالنظر إلى التوجّه العالمي الإنساني لمعظم الديانات الكبرى. فإذا كان البشر مخلوقاتٍ لإلهٍ واحد، وفي الديانات الإبراهيمية: لأبٍ واحدٍ وأمٍ واحدة: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الزمر: 6]؛ فمعنى ذلك أنهم إخوة، وكما هم متساوون في الخلق، فينبغي أن يكونوا متساوين في القيمة الإنسانية. وهذا معنى عموم الخطاب في الوصايا العشر، وفي القاعدة الذهبية: أَحِبِّ لأخيك ما تحبه لنفسك. وفي تقدير علماء أصول الفقه المسلمين للحقوق الإنسانية التي يسمونها «مصالح» لا يستمر عيش البشر دونها، وهي: حق الحياة (النفس)، وحق العقل، وحق الدين، وحق النسل، وحق الملك. وبقيت مسافةً أو مساحةً

لكي تتكامل منظومة الكرامة الإنسانية من جهة التساوي في العقول، وقد استغرق الأمر طويلاً حتى حصل ذلك التطور النوعي في التقدّم الإنساني في زمن التنوير في القرن الثامن عشر. فحتى في الحضارة الإسلاميّة ظلّ هناك جدالٌ كبيرٌ حول عدّ العقل غريزةً يتساوى الناس فيها، أو عدّه جوهرًا فرداً يتفاوتُ الناس فيه.

لماذا هذا الحديث الطويل عن التطورات الإنسانية فيما يتعلّق بالقيمة والحق، ونحن بصدد تأمّل إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني؟ لأنّ الإعلان يذهب إلى أنّ القيمة والحقّ - في هذا الأفق وهذه الذروة للتقدّم

إذا كان البشر مخلوقاتٍ
لإلهٍ واحد، وفي الديانات
الإبراهيمية: لأبٍ واحدٍ
وأُمٍ واحدة: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾؛ فمعنى ذلك
أنهم إخوة، وكما هم
متساوون في الخلق،
فينبغي أن يكونوا متساوين
في القيمة الإنسانية.

الإنساني - يلتقيان أو يقترنان، أو هما في حالة تحققٍ مستمرٍّ أو إنجازٍ مستدام، ولذلك يستحقُّ أن يُسمّى مؤتلفاً، بالنظر إلى صيرورته في أفق التحقق. بيّد أنّ المؤتلف - وهذه خلفية المبادرة من أجل الاستحثاث عليه كما جاء في الأسباب الموجبة - تحوّل دون اندفاعٍ ضرورية له - وللإنسانية بعامة اليوم - عقباتٍ وحوائلٍ ووجوه قصور، ينبغي التنبيه إليها، وحشد حملةٍ عالميةٍ للسلام والتعاون من أجل تجاوزها. إنّ أهمّ العقبات التي تبطّئ الانطلاقة الكبرى

المرجوة: حالة التآزم الإنساني الناجمة عن جوانب الظلّ القاتمة بشأن التقدّم العلمي والتجريبي والتكنولوجي الهائل في عالمي الطبيعة والإنسان. وقد كشف التقدّم المذكور عن إمكانياتٍ هائلةٍ للحياة البشرية؛ لكنه - من ناحيةٍ أُخرى - عصف بالسكينة والاستقرار الإنساني، وخلخل من قوانين الطبيعة وسُننّها الظاهرة. وهكذا - وبسبب تفاقم ظواهر ومظاهر الاختلال - يحتاج الأمر إلى التجديد والتأكيد على أخلاقيات المسؤولية. ومن جهةٍ ثانيةٍ فإنّ النظام العالميّ - الذي يصون الأمن العالمي، والمفترض أن يدفع باتجاه التعاون والسلام - قد تصدّع تحت وطأة صراع الدول الكبرى بداخله وخارجه، مما عرض الأمن العالمي لأخطارٍ مروّعةٍ



نشدها في كل مكان. والمطلوب المزيد من الإصغاء إلى ضرورات التطوير والإلزام. يقول المؤرخ العالمي أريك هوبسباوم: أمام أي مشكلة أمنية خطيرة يعجز مجلس الأمن عن التجاوب والتصرف في ثلثي الحالات. ثم ما دما نتحدث عن ضرورات الانضباط والالتزام، فما هي الجهة أو الجهات التي تمارس الرقابة والسيطرة من أجل صون المصالح الإنسانية الكبرى، سواء في مجال اختلال النظام الكوني أو النظام العالمي؟

إنّ ما يتحدث عنه إعلان السلطان - من ضمن الوعي بالأزمة الإنسانية - هو في جانب منه - في نظر الإعلان -: قصورٌ وتقصيرٌ في الوقت نفسه؛ فالقصور في تطوير آليات للانضباط والالتزام، والتقصير في اصطناع استراتيجيات استشراف جديدة تتلاءم وتستبق التحديات المتكاثرة والمتكاثفة.

يذكر إعلان المؤتلف أنّ عقل التقدّم الإنساني الذي أفضى إلى تلاقٍ بين القيمة والحقّ - والذي يسميه الإعلان «عقل العالم»، وفي مواجهة تلك الاختلالات - يقتضي المبادرة، ويقتضي الشجاعة في استكشاف المخاطر، والتصريح بها، كما يقتضي قوة اقتراحيةً وجرأةً حكيمة. وأول ما ينبغي القيام به في مواجهة ذلك كلّهُ العودة للأصول والثوابت، وهو يرى أنّ هذه المراجعة - التي تبدأ بتقرير الأصول والثوابت - تستدعي منهجيةً جديدةً في المعالجة.

إنّ المقصود بالثوابت: الأصول القيمة والأخلاقية التي تُعاني الإنسانية من تجاهلها أو تجاوزها أو ضعف الوعي بها، وهي: العقل الرشيد والكرامة الإنسانية والسلام والعدالة وأخلاق المعروف والتفاهم والمسؤولية. ولنلاحظ أنّ هذه الأصول الأخلاقية الكبرى تُوجزُ وتجمع الاحتياجات الإنسانية الأساسية اليوم. والإعلان لا يذكر هذه القيم التي تُعطي للحياة البشرية معناها الإنساني الباقي فقط؛ بل يُوجزُ أيضاً ما توصلت إليه النقاشات الفلسفية والثقافية بشأنها في الأجواء العالمية، وبخاصة في مبادرات المجتمع المدني العالمي الجزئية أو الشاملة لمواجهة التحديات بالعمل على الخير الإنساني العام، والمعروف العالمي.

ولنلاحظ وأيضاً أنّ الإعلان في الوقت الذي يستبدل المقاربة القيمة بالمقاربات الأخرى - الاستراتيجية، والاقتصادية، والقانونية، والأمنية - لا يتنكر لتلك المقاربات؛ بل يعود فيما بعد لتصحيحها أو تعديلها أو تقوية الوعي بها لتجاوز القصور. ثم إنه في المبدئيات أو القيم الخمس يضع العقل الرشيد أو عقل العالم أو العقل العمومي بمصطلح الفيلسوف الألماني كانط - من حيث هو مُدركٌ وواعٍ ومدبّر - في المقدمة؛ لتنضوي الأولويات الإنسانية الأربع تحت لوائه، وهي الكرامة والسلام والعدالة والأخلاق. وهو يعدها القيم الإنسانية الرئيسة، وبالطبع الحقوق الإنسانية الرئيسة.

يذكر إعلان المؤلف أنّ عقل التقدم الإنساني الذي أفضى إلى تلاقٍ بين القيمة والحق - والذي يسميه الإعلان «عقل العالم»، وفي مواجهة تلك الاختلالات - يقتضي المبادرة، ويقتضي الشجاعة في استكشاف المخاطر، والتصريح بها.

فالكرامة قرينة إنسانية الإنسان واحترامه ومساواة الناس بعضهم ببعض. وقد ناضلت البشرية طويلاً من أجل الكرامة، ولا يزال النضال مستمراً ويُعاني من انتكاسات تؤثر في التقدم الإنساني؛ ولذلك جاءت في الإعلان ثانياً بعد عقل أو قوة التمييز بحسب أفلاطون. ويفاجئنا الإعلان - ولا يفاجئنا في الوقت نفسه - بتقديم السلام على العدالة في الذكر على الأقل. لكنّ السلام - أيّاً تكن الشروط والقيود عليه في الظروف التي نعرفها جميعاً - هو الأرضية الممهّدة والضرورية للعدالة، وقبلها وبعدها للحياة الإنسانية، التي لا تكترّم أو تكتمل بالفعل إلا بالكرامة والعدالة.

إنّ التجربة الطويلة لجلالة السلطان في الحوار التوسطي - والتي يذكرها الإعلان في البند السادس الذي سنعود إليه - كان منطقتها الرئيسة دائماً وقف الحرب والنزاع واستعادة الاستقرار، لیبداً بعد الاستقرار مباشرةً بناء العمران والإنسان والعدالة. فالعدالة شرطها السلام، والسلام الدائم شرطه العدالة. وأولوية السلام في الإعلان - بوصفه قيمةً وحقاً - هي أولوية واقعية وليست رغبوية، وهكذا يبقى شرطاً ضرورياً لكلّ ما عداه. وما كان في ذهن الإعلان أو مقاصده تقديم السلام من حيث الترتيب لأنه فقط هو الواقعي؛ بل ولأنّ



السلام العالمي صار أولويةً كبرى أو أولوية الأولويات. فلنتأمل المشهد القريب والبعيد، وفيه اليوم عدة اختلالات كونية وعالمية؛ فمما يتعلّق بالاختلال الكوني لدينا الاحتباس الحراري، والتلوث البيئي، ووباء كورونا، ومما يتعلّق بالكرامة الإنسانية لدينا القتل والتهجير والموت جوعاً أو غرقاً أو برداً برأً وبحراً وجواً في أنحاء مختلفة من العالم العربي وإفريقيا. ومما يتعلّق بالاختلال في النظام العالمي، لدينا عشرات الحروب التي تدمّر الدول والمجتمعات والحضارة الإنسانية. فلننظر لنشهد هذا الوعي المتوفر في إعلان المؤتلف للحياة الإنسانية المستقرة التي يريد لها أن تكون آمنةً بالعدالة والحرية وحكم القانون. وسأعود لذلك مرةً ثانيةً.

ولنمض الآن مباشرةً إلى آخر بنود الإعلان، وهو البند السادس في الحوار والتداول. لماذا وضعه الإعلان أخيراً، مع أنه داخل في المنهج وفي الطريقة؟ لو نظرنا في الأمر بتمعّن لوجدنا أنّ بند الخاتمة هذا هو في مكانه الصحيح؛ لقد شهدت البشرية نضالاتٍ كثيرةً أكثرها حربي أو قتالي لإحراق هذا الهدف أو ذاك. أما في ظلّ إنسانية المؤتلف الإنساني فلا طريقة لتحقيق السلام والتعاون غير الحوار والتداول؛ فالأفراد والجماعات - وهم يوشكون بعقولهم الرشيدة وبياراتهم في الخير والمعروف على إنجاز المؤتلف الإنساني (واسمُهُ المؤتلف، أي إنّ أعضاءه انتسبوا إليه ودخلوا فيه تطوعاً وإرادةً واقتناعاً بعقولهم وحرّياتهم، وليس بسيوفهم وأيديولوجياتهم) - هم أفراد وجماعات حرة، تتواصل بحريةً وتناقش وتتجادل، وتصل إلى قناعاتٍ مشتركةٍ وبتعاقداتٍ واتفاقياتٍ لا تنتهي؛ لأنّ التفاوض حولها مستمر، هذه الجماعات الحرة هذا هو نهجها الصحيح والمسالمة؛ للتواصل من أجل السلام والتعاون وتحقيق الخير الإنساني بالعيش معاً.

نعرفُ جميعاً نظرية الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس Jürgen Habermas بعنوان: Kommunikationstheorie (1981)، والتي اصطلحنا على تسميتها بالعربية: التداولية أو التواصل التداولي. والمقصود التواصل والحوار الجدي والبناء بشأن المصالح المشتركة، التي يفيد استكشاف آفاقها

والتفاهم حولها في تسهيل العيش معاً. وفي حين كان الحوار والتواصل من خارج الأديان يجري غالباً على المستويات المحلية والوطنية، ومع السلطات أو من خلالها؛ فإن هابرماس يطمح إلى أن يكون التداولُ عالمياً، ومن قوى ووحدات المجتمع المدني العالمي. ولا يزال هابرماس يستند إلى قيم وتعدديات زمان التنوير رغم ما أصابها من انتكاسات، ولذلك يرى في بزوغ المبادرات الكثيرة منتدياتٍ للتداول والتواصل والحوار، من أجل بلوغ آفاق جديدة للالتلاف الإنساني والرشد الإنساني، وتجاوز الصدمات والأزمات التي لم يستطع تجنبنا إياها مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة.

لا يزال هابرماس يستند إلى قيم وتعدديات زمان التنوير رغم ما أصابها من انتكاسات، ولذلك يرى في بزوغ المبادرات الكثيرة منتدياتٍ للتداول والتواصل والحوار، من أجل بلوغ آفاق جديدة للالتلاف الإنساني والرشد الإنساني.

إنّ التواصُل والتداول عند هابرماس وفي إعلان السلطان هو نهج العقل الرشيد واللسان الحصيف في السعي لتحقيق أهداف المؤتلف الإنساني وهذا النهج القيمي التداولي (والحوار والتداول قيمة كبرى) هو البديل الذي يقترحه الإعلان للخروج من التأزم الحاصل في الوضع الإنساني.

كان البند الأول في إعلان السلطان قابوس هو المتعلّق بالبعد الرؤيوي والفلسفي. وجاء البند

الثاني الذي عرضنا له بالتفصيل في البُعد القيمي والأخلاقي. أما البنود الثالث والرابع والخامس فقد عُيّنت - واستناداً إلى الأبعاد الفلسفية والقيمية وأخلاق المسؤولية - بالأوضاع العالمية، وما خالطها من مشكلات، وكيف يمكن تلّمس الحلول أو المخارج بالقراءة والمراجعة الأخلاقية / التداوليّة؛ ففي البُعد القانوني جرى التأكيد على الأصول القيميّة لحكم القانون الدالّ على المواطنة وعلى المساواة في القيمة والكرامة. وفي البُعد الوطني والثقافي والاجتماعي جرى النصّ على الحقوق الثقافية للجماعات، وعلى الكرامة والمواطنة فيما وراء مخاوف القلة وأوهام الكثرة. وفي البعد الاستراتيجي جرى بإيجاز عرض الاختلالات في النظام الدولي، وكيف يمكن التصحيح



بالتداول والحوار والعيش المشترك والكرامة والإنصاف والحق الإنساني. لا مخرج من هذه المشكلات الناجمة عن الخروج على مقتضيات الحق الإنساني إلا بمؤتلفٍ تُشود فيه قيم وأخلاقيات التواصل والحوار والتداول.

إنّ إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني هو مبادرةٌ جديدةٌ في المنهج والمنطلق والمقاربة؛ لمعالجة التآزم والاختلال في الوضع الإنساني. وأريد أن أختتم بالأنواع والأشكال التي يذكرها الإعلان في بند التداول للحوار، والتي تشير إلى تجربة السلطان قابوس رَحِمَهُ اللهُ على مدى خمسين عاماً:

- الحوار الوطني.
- والحوار العالمي.
- والحوار المدني العالمي.
- والحوار في الإقليم.
- وحوار الوساطة والتوسط.
- والحوار الديني.

هي ستة أشكالٍ للحوار وممارسات تجري في المؤتلف الإنساني، وقد جَرَّبَهَا السلطان قابوس بالسلم والعقل والصبر والتسامح والتفاهم. ولأذكر أنّ المجلة الأكاديمية الفصلية التي نشرها وزارة الأوقاف، والتي صدرت عام 2002، وأصدرت عدداً خاصاً بمناسبة إعلان السلطان للمؤتلف الإنساني مؤخراً - كان عنوانها إبان صدورها: التسامح، وهي تسميةٌ أعطاه إياها جلالة السلطان قابوس كما أُخبرْتُ عندما جئتُ للعمل فيها مستشاراً للتحريير عام 2004. وعندما بلغت المجلة عددها الثلاثين قال لنا الشيخ عبد الله السالمي وزير الأوقاف: بطلبٍ من جلالة السلطان نريد تغيير اسم المجلة إلى التفاهم: أفلا يكون العمل الثقافي والفكري حواراً وتواصلًا وتداولاً من أجل بلوغ التفاهم الإنساني؟ رحم الله جلالة السلطان قابوس، وبقي ذكره ومآثره والاستغفار له والعرفان له ما بقيت النهضة العُمانية، وما بقيت دعوة السلم والأمن والخير الإنساني في عالم اليوم والغد.